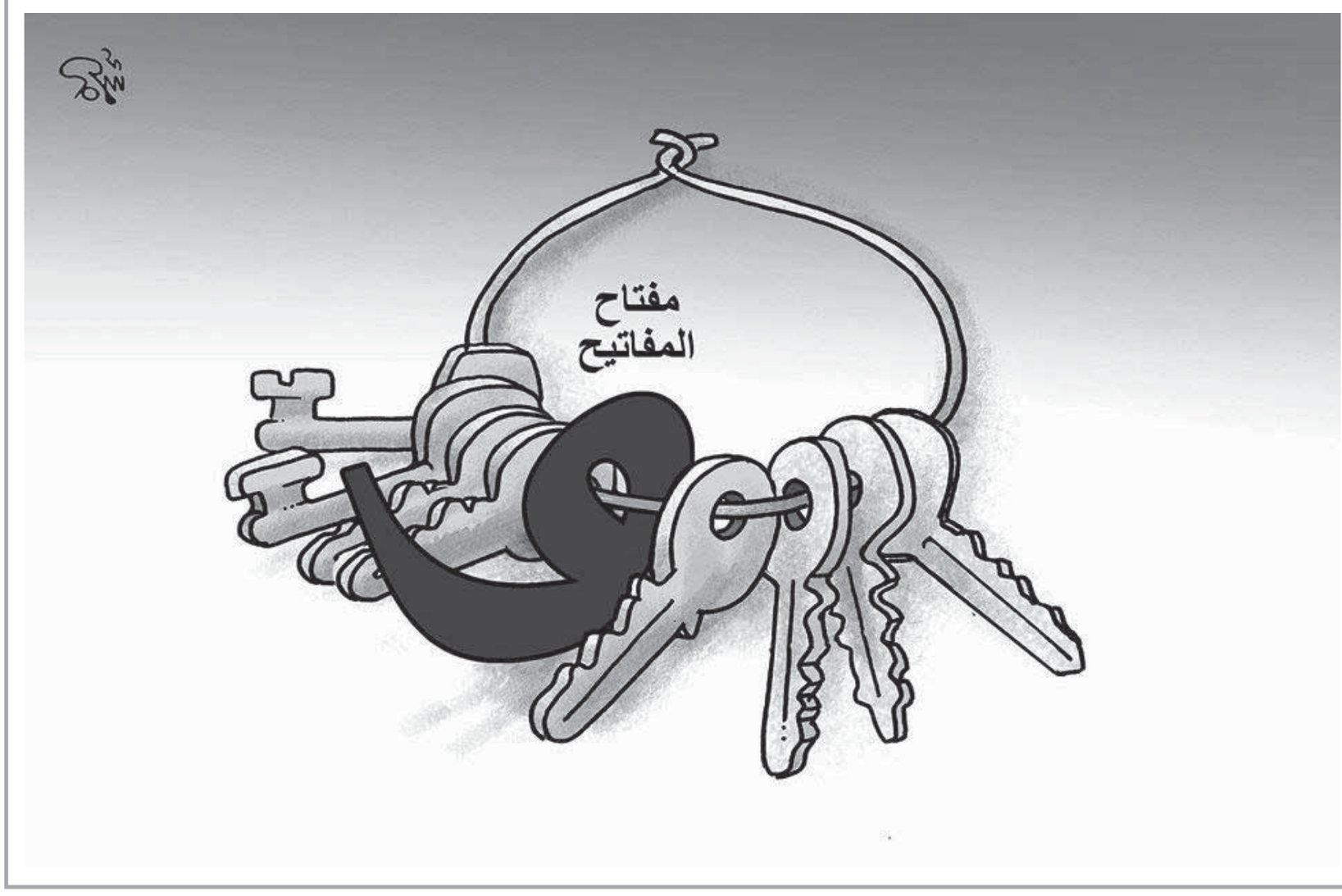

كلمة ونص

ما هكذا نحافظ على الخبرات يا حكومة..!!

محمود الصالح

صدر منذ أيام تعميم عن الحكومة يطلب من الجهات العامة التشدد في منح العاملين في الدولة الموافقة على الاستقالة والإجازات بلا أجر بهدف الحفاظ على الخبرات الوطنية. ويبدو أن هذا التعميم جاء نتيجة ازدياد عدد طلبات الاستقالة والإجازة بلا أجر خلال العام الحالي لأسباب لسنا بصدد الحديث عنها الآن، لكن نعتقد أن الحكومة تشددت في منح العاملين حقا من حقوقهم التي كفلها الدستور أولاً وجميع القوانين الناظمة للعلاقة بين العاملين في الدولة ومؤسساتهم ثانيا، ولا يجوز بحال من الأحوال مصادرة هذا الحق وكذلك ليس من حق الإدارات طلب أسباب مقنعة للموافقة على الاستقالة أو الإجازة بلا أجر، وكان رئيس الحكومة قد أكد خلال لقائه الإعلاميين في أيلول الماضي أن الحكومة لا يجوز أن تمنع أي مواطن من الخروج والدخول إلى البلاد متى يشأ وبما يتوافق مع القوانين المرعية لأن هذا حق كفله الدستور لجميع المواطنين كما قال حينها.

وإذا كانت تبريرات الحكومة تهدف من هذا الإجراء إلى الحفاظ على الخبرات الوطنية فان هذا الإجراء غير فعال لأن معظم الخبرات غير مفعلة ولا يجوز أن تبقى هذه الخبرات تدور في ممرات المؤسسات أو تحضر للتوقيع على الدوام وتقبض الرواتب في آخر الشهر، وهذا الحال لا يدل على أننا نعتبرها خبرات وبالتالي يجب إعطاء كل من يريد الاستقالة أو الإجازة بلا أجر الموافقة. وأمام هذا الحال نستغرب ما يقال دائما عن وجود الآلاف من الأيدي العاملة دون عمل وكذلك قيام الجهات المعنية بتقليص منح فرص عمل جديدة للآلاف من الشباب، وهذا ما يبدو واضحا في تراجع إعداد العقود والمسابقات التي يمكن أن يجد الشباب فرص عمل لهم فيها تزيد ارتباطهم بالوطن وتلغي من أذهانهم فكرة الهجرة. ونعتقد أنه من الأجدى أن نستفيد ممن نراهم خبرات وطنية ونكلفهم بأعمال حقيقية أو نتركهم يفسحون المجال لدماء جديدة إذا كان وجودهم من دون فائدة.

معاناة بالجملة لقطاع نقل البضائع في طرطوس

فرض مبالغ كبيرة بحجة الترفيق وأسعار كاوية للإصلاح

طرطوس- الوطن

أكد رئيس نقابة النقل البري في طرطوس ناصر عبد الرحيم طراف أن قطاع النقل البري والمشتغلين به يعانون من ارتفاع الأسعار الجنوني في طرطوس، وخاصة قطع الغيار وأجور العمل في المنطقة الصناعية ووجود فارق بينها وبين المحافظات الأخرى، إضافة إلى رسم فارق المازوت (ضريبة مازوت) على السيارات الشاحنة الذي كانت تتقاضاه الدولة لقاء دعم المادة سابقاً على الرغم من رفع الدعم عن هذه المادة.

وطالب طراف بالتوسط لدى رئاسة مجلس الوزراء لإصدار قرار يلزم بإعطاء مراكز الانطلاق في المحافظات والمناطق لنقابات النقل البري لما فيه خير للمصلحة العامة، وتفعيل دور مكاتب نقل البضائع في المحافظات لأخذ دورها في خدمة المصلحة التي أنشئت من أجلها.

من جانبه رئيس اللجنة النقابية في مكتب نقل البضائع في طرطوس طالب باسم اللجنة بإعادة تفعيل دور مكاتب نقل البضائع بالمحافظات حسب القرار /٩٢٤/ لعام ١٩٨٦ بخصوص تنظيم وضبط نقل البضائع لما لهذا القرار من فائدة لمصلحة القطاعات العامة والخاصة والمشتركة والعودة الفعلية للدور المتسلسل المعمول به في مكاتب الدور سابقاً.. ففي السابق كانت مئات الشاحنات داخل حرم مكتب الدور في طرطوس أما الآن فلا يوجد ولا واحدة والسبب فقدان دور هذه المؤسسة العريقة في نقل البضائع.

وأشار رئيس اللجنة إلى مسألة الترفيق من بعض الجهات المعروفة، حيث وصل أمر الدفع لترفيق سيارة شاحنة من الصناعة أو سوق الهال أومن مكتب الدور إلى المرفأ(ضمن مدينة طرطوس) لأكثر من /٥/ آلاف ليرة، وإذا كانت الشاحنة محملة إلى المحافظات السورية فيصل مبلغ الترفيق إلى /١٠٠/ ألف ليرة، وإذا رفض السائق الترفيق ويهان أمام الناس..!

وطالب بضرورة العمل لأن يكون للترفيق أسس تضعها وتحميها الدولة من أجور التعبئة، ومسؤولية الدولة عن الشاحنات في حال تعبئتها كما كان سابقاً حيث كانت وزارة الدفاع هي الضامن.

كما طالب وزارة النقل بإلغاء المحور الرابع من أنصاف المقاطير أسوة بالقلاب والصهريج لأن هذا المحور لا جدوى من وجوده بالشاحنات إطلاقاً، إضافة إلى تحديد الأوزان في المرافئ للقطاعين العام والخاص لإنهاء عملية الابتزاز من ضعاف النفوس، وإعادة النظر بالرسوم والضرائب السنوية لدى مديريات النقل.

وأشار إلى أن السيارة الشاحنة في هذه الأيام تقع تحت خسارة كبيرة بسبب ارتفاع أسعار قطع الغيار والإطارات وأجور التصليح التي تضاعفت عشرات المرات.

بعد حصولها على أجهزة لتزوير جوازات السفر.. داعش تمتلك أجهزة متطورة جداً لتزوير العملة

نقيب المحامين لـ«الوطن»: العصابات تزور العملة

محمد منار حميجو

في وقت اعتبر فيه نقيب محامي سورية نزار علي السكيف أنه من الصعوبة بمكان ضبط عصابات تزييف وتزوير العملة نتيجة اعتمادها على أجهزة متطورة، أعلن رئيس غرفة الإحالة في دير الزور كمال الداغر أن تنظيم داعش يمتلك أجهزة متطورة جداً لتزوير العملة إلى جانب الأجهزة التي يمتلكها لتزوير جوازات السفر.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد السكيف أن الخلل الأمني في بعض المناطق فتح المجال لنشاط العديد من العصابات التي تعمل في تزييف العملة، موضحاً أن باستطاعتها تزوير وتزييف العملة بدقة وأنه من الصعوبة ضبطها، ولذلك فأنه لابد من بذل جهود كبيرة لضبط العملة المزورة.

وقال السكيف: إن تزوير العملة المحلية هو خرق للسيادة الوطنية باعتبارها تشكل رمز هذه السيادة وأن الحل الوحيد للحد منها أو منع دخول كميات كبيرة من العملة المزورة إلى المناطق الآمنة تكاتف الجهود بين الجهات الوصائية على ضبطها وملاحقة العصابات أو الأفراد الذين يروجونها بين المواطنين.

ودعا السكيف إلى تفعيل مؤسسة إخلاء السبيل فيما يتعلق بالمواطن الذي ضبطت معه كمية محدودة من العملة دون أن يعلم أنها مزورة، مشيراً إلى أنه نتيجة التداول بين المواطنين يحصل أحياناً المواطن على عملة مزورة سواء كانت محلية أو أجنبية، وبالتالي فإنه لا يجب توقيفه إلا بعد ثبوت الجرم بحقه بأنه مروج أو مزور للعملة.

وأكد السكيف أنه لم يتم ضبط أي محام يتعامل مع شبكات تزوير العملة، مشدداً على أنه في حال ثبت على أي واحد منهم ذلك فإن النقابة ستحيله على القضاء إلى جانب العقوبات التي ستفرضها عليه.

وكشف رئيس غرفة الإحالة في دير الزور كمال الداغر أن لدى داعش أجهزة متطورة لتزوير العملة وأنها تزور كميات كبيرة من العملة الأجنبية وتهربها إلى خارج سورية، مشيراً إلى أنها فشلت حتى الآن بإدخال كميات كبيرة من العملة إلى مناطق سيطرة الدولة في المحافظة، وهذا يدل على أن الجهات المعنية يقظة بشكل كامل لمنع حدوث أي خلل في هذا الصدد.

وأكد الداغر في تصريح لـ«الوطن» أنه تم ضبط العديد من الأفراد الذين يحملون عملات مزورة إلا أنه ليس بكميات كبيرة وهي عبارة عن دعاوى بمبالغ بسيطة بسبب إخفاق العصابات المسلحة بتهريب العملة المزورة إلى داخل المحافظة، لافتاً إلى أن القضاء سيتشدد في مسألة تزوير العملة في حال تم ضبط أي شخص يروج لها.

واعتبر الداغر أن جريمة تزوير العملة وتزييفها من أشد الجرائم التي تهدد السيادة الوطنية ولذلك فإنه من الشيء الطبيعي أن يكون القانون متشدداً في هذه المسألة وأن يمنع إخلاء السبيل بحق كل من ثبت الجرم بحقه.

من جهته بين أستاذ كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العكام أن القانون يمنع إخلاء السبيل في الجرائم المتعلقة بتزييف العملة وسرقة السيارات، باعتبار أن الأولى تهدد السيادة الوطنية والثانية تنشر عدم الاستقرار في المجتمع، مشيراً إلى ضرورة تفعيله في مسألة تزوير العملة باعتبار أن المواطن أحياناً يتم توقيفه وبحوزته عملة مزورة من دون أن يعلم أنها مزورة وبالتالي فإن ذلك يؤثر في سير العدالة.

وأوضح العكام لـ«الوطن» أنه يجب أن تدرس كل حالة على حدة وأن يبذل القاضي جهداً في هذه المسألة للتأكد من براءة الموقوف من عدمها، لأن هناك الكثير من المواطنين لا يعلمون طبيعة العملة التي يحملونها لأنهم ليسوا من أهل الخبرة.

وكشف العكام أن العصابات المسلحة بدأت تلجأ إلى تزوير العملة وإدخالها إلى المناطق الآمنة كمحاولة منهم لإيجاد منافذ إنقاذ بعد الحصار الاقتصادي التي فرضته الدولة عليها بالتعاون مع الروس ومن هذا المنطلق فإن تزوير العملة أحد الأساليب التي يعتمدونها لفك هذا الحصار.

واعتبر العكام أنه من الصعوبة تزوير العملة المحلية وخاصة الجديدة إلا أن هذا لا يزيل التخوفات حول تزويرها ولاسيما أن العصابات المسلحة ولاسيما داعش حصلت على أجهزة متطورة في هذا المجال على غرار الأجهزة التي حصلت عليها لتزوير جوازات السفر.

وقال العكام: إن القانون السوري لا يفرق بين تزوير العملة الأجنبية والمحلية، فكلا الأمرين جريمة يعاقب عليها، كما أنه يحق للقضاء محاسبة العصابات التي تقوم بهذا الجرم ولو كانت غير سورية سواء كانت عربية أم أجنبية.

◄ رئيس غرفة الإحالة بدير الزور لـ«الوطن»: داعش تزور كميات من العملة ولم تستطع إدخالها إلى المناطق الآمنة

◄ العكام لـ«الوطن»: العصابات المسلحة لجأت لتزوير العملة لإنقاذ وضعها الاقتصادي

الأحد اجتماع العسل العربي بدمشق

٢٠٠ نحال في سورية.. وتراجع الإنتاج لـ٣٠٠ طن سنوياً

محمود الصالح

يعقد نحالو سورية مؤتمرهم الدوري لانتخاب الأمين العام المساعد لاتحاد النحالين العرب «أمانة سورية» وذلك يوم الأحد القادم بحضور الأمين العام لاتحاد النحالين العرب إبراهيم ماضي والأمناء العامين المساعدين من مصر والعراق. وتلعب سورية دوراً مهماً في نشاطات الاتحاد العربي من خلال الخبرات الوطنية في تربية النحل، هذا ما أكده أمين سر الأمانة القديم لاتحاد النحالين العرب في سورية إياد دعبول. وأضاف: إن عدد النحالين في سورية يصل إلى نحو ٢٠٠ نحال وسوف يشارك في هذا المؤتمر كل من تسمح لهم ظروفهم بالمشاركة أو من خلال الإنابة لشخص من خمسة نحالين للتصويت عنهم في هذا المؤتمر. وعن واقع إنتاج العسل في سورية أكد دعبول أن هناك تراجعاً كبيراً خلال الأزمة من ٧٠٠ ألف خلية إلى نحو ١٠٠ ألف خلية الآن، ومن ٣٠٠٠ طن إنتاج سنوي إلى ما يقارب ٣٠٠ طن سنوياً من العسل نتيجة الأزمة وقد وضعت الأمانة الفرعية خطة لإعادة التربية والإنتاج إلى ما كانت عليها قبل الأزمة من خلال جملة من الإجراءات والمساعدات للنحالين.

١٣ باخرة في مرفأ طرطوس

طرطوس- الوطن

يستمر توريد المواد الغذائية إلى الأسواق المحلية بشكل جيد عبر مرفأ طرطوس ويوم أمس الثلاثاء كان عدد البواخر في المرفأ ١٣ باخرة منها ١٠ بواخر يتم تفريغ حمولتها داخل الحوض ومن ثم شحن موادها من (قمح- طحين- زيت عباد الشمس-خشب -سكر-صودا- حاويات) و٣ بواخر خارج الحوض تستكمل تحليل موادها تمهيداً لإدخالها وتفريغها.. وذكر مدير عام المرفأ أن العمل يسير في التفريغ والشحن بشكل جيد.

السكن الجامعي بحمص.. مشكلات معقدة

حرفوش لـ«الوطن»: ١٢ ألف طالب وطالبة حتى اللحظة.. والتقنين ٢٠ ساعة يومياً

فادي بك الشريف

كشف مدير المدينة الجامعية في جامعة البعث إياد حرفوش لـ«الوطن» أن عدد الطلاب القاطنين حتى اللحظة في مدينة الشهيد باسل الأسد الجامعية وصل إلى ما يقارب ١٣ ألف طالب وطالبة، مشيراً إلى التنسيق مع اتحاد الطلبة لاتخاذ مختلف الإجراءات ولاسيما أن طاقة المدينة الاعتيادية تتراوح بين ٩ و١٠ آلاف، مؤكداً أنه تم قبول جميع طلبات السكن وبشكل مستمر بما في ذلك استضافة طلاب جامعات حلب والفرات والجامعات الأخرى.

وأشار حرفوش إلى وجود فكرة قيد الدراسة ترتبط بتوطين الطلاب ضمن مدنهم الجامعية وتأمين كل المستلزمات، كما هناك حالة استنفار كاملة لدى إدارة الجامعة لاتخاذ ما يلزم لتأمين الاحتياجات الكاملة استعدادا لامتحانات الفصل الدراسي الأول.

وفي السياق اشتكى العديد من الطلاب عبر صحيفة «الوطن» من انقطاع الكهرباء المستمر وانقطاع المياه وعدم وجود اهتمام كبير بهذا الموضوع، وحول الواقع الخدمي في المدينة قال حرفوش إن الكهرباء هي مشكلة المشكلات في السكن الجامعي ويصل التقنين في بعض الأحيان إلى ٢٠ ساعة يومياً كما هو الحال في مدينة حمص، ما يؤثر في عمل مضخات المياه ويؤدي لخلق اختناقات في الصرف الصحي وكذلك النظافة ويؤثر في أعمال الصيانة والأعمال الإدارية وخدمات الطلاب، وبالتالي ينعكس الأمر سلباً على الطلبة، مشيراً إلى وجود مراسلات مع مديرية الكهرباء بحمص بهدف وجوب عزل شبكة السكن الجامعي عن الشبكة الكهربائية للأحياء المجاورة لضبط وتنظيم وتثبيت ساعات التقنين بمواعيد محددة وإيجاد حل لهذا الأمر.

وقال مدير السكن الجامعي: إنه أنجزت الدراسات الهندسية لإعادة تأهيل المجمع الخدمي الجديد ليتم وضعه بالخدمة واستثماره ويجري وضع دفاتر الشروط واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك أصولاً، مشيراً إلى أن الحالة الفنية لم تكن جيدة في المدينة الجامعية «سابقا» بسبب الظروف التي مرت بها محافظة حمص منذ بداية الأزمة ما أدى لتراكم الحاجة للصيانة وعدم وجود خطط صيانة.

وكشف حرفوش أنه منذ تولي إدارة المدينة الجامعية الجديدة منذ عامين تقريباً تم وضع خطة صيانة شاملة تم البدء بتنفيذها وتشمل إعادة تأهيل الوحدة الثامنة وهو بمراحله الأخيرة، وستكون جاهزة في الخدمة في القريب العاجل.

وأكد حرفوش أنه بالتوازي مع ذلك تم استكمال الدراسات الهندسية اللازمة لإعادة تأهيل الوحدات القديمة (١-٢-٣-٩) بقيمة تقارب ٨٥ مليوناً وقد تم حجز المبالغ المطلوبة وبدئ اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الموافقات للبدء بإعادة تأهيلها ابتداء من العام المقبل بالسرعة القصوى.

وأضاف حرفوش: إن في المدينة الجامعية ٨ وحدات سكنية بالخدمة، وعن الصعوبات في الوقت الراهن فهي تتلخص بالنقص الشديد في كوادر المكتب الفني والهندسي وعدم وجود فنيين ما يشكل إشكالات كبيرة في عمليات الصيانة وتقديم الخدمات المطلوبة للطلبة وخاصة مع عدم وجود عقود صيانة في المدينة كما هو الحال في باقي المدن الجامعية، والمدينة الجامعية بجامعة دمشق مثال.

وأشار حرفوش أيضاً لارتفاع أسعار مواد الصيانة وعدم توفرها أحياناً، منوهاً بأن إيرادات المدينة بازدياد للعام الثالث على التوالي حيث بلغت في ٢٠١٣- ٢٠١٤ (٤٠) مليوناً مقارنة بـ٢٢ مليوناً في العام الدراسي الذي سبقه لترتفع في ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٤٤ مليوناً، وبلغت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الدراسي الحالي ٤٠ مليون ليرة سورية وهذا يعكس الزيادة في الاستيعاب للطلاب.

ممنوع دخول المطاعم للموظفين والفقراء

السويداء-عبير صيموعة

الغلاء وارتفاع الأسعار الجنوني لا يتناسبان مع الخدمات المقدمة فقد باتا العنوان الأبرز لمطاعم السويداء، حيث باتت تلك المطاعم حكراً على روادها من أصحاب الدخل الميسور والمغتربين من أبناء المحافظة، فمن النادر وجود مطعم سياحي لا تصل به تكلفة الغداء لكل شخص إلى ٢٥٠٠ ل.س بالحد الأدنى و٣٥٠٠ ل.س بالحد الأوسط، وهذا يعني بالمطلق أن أي أسرة ولو كان عدد أفرادها لا يتجاوز الـ٤ أشخاص ستصل فاتورة وجبة الغداء إلى ١٠ آلاف على أقل تقدير ويمكن أن تصل إلى ١٥ ألفاً وهذا يفوق نصف راتب الموظف العادي، ما يؤكد أن رواد تلك المطاعم ينحصرون بفئات معينة من دون أخرى.

وفي جولة على عدد لا بأس به من المطاعم ضمن مدينة السويداء أو في أطرافها أكد أصحاب تلك المطاعم أن ارتفاع الأسعار إنما يعود إلى ارتفاع تكاليف اللحوم الحمراء والبيضاء ضمن الوجبات المقدمة، إضافة إلى الخضر والفواكه والزيوت والسمون فضلاً عن ارتفاع اليد العاملة وتكاليف الطاقة مع انقطاع التيار الكهربائي وفقدان مادة المازوت وقلة مخصصات المطاعم من اسطوانات الغاز التي يحتاجها العمل ضمن المنشأة، ما يرتب تكاليف إضافية في حال استمرارية عملها.

بدوره رئيس غرفة السياحة للمنطقة الجنوبية نبيل الخطيب أشار إلى أن وزير السياحة أصدر القرار ١٦٦٠القاضي بتحديد سقف الأسعار في المطاعم السياحية، حيث أكد القرار تشديد الرقابة على المنشآت السياحية من حيث تطبيق الأسعار والخدمات بحسب تصنيف كل منشأة وسيجري العمل به مباشرة. لافتاً إلى أن غرفة السياحة تتوجه إلى أصحاب المنشآت السياحية لدراسة الأسعار بشكل جيد بحيث تكون ملائمة وتتوافق بين مصلحة المنشأة ومصلحة المواطن (الزبون) وخلق منافسة بين المنشآت السياحية من حيث السعر ووجود الخدمات.